عسكرة الأقليات في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية لنموذجي العراق وسوريا.

شهرزاد فكيري

أستاذة محاضرة (أ) قسم العلوم السياسية.

جامعة البليدة 2 –لونيسي علي.

ملخص:

تحلل دراستنا موضوعا مهما على المستوى الأمني، السياسي والإجتماعي للدولة في الشرق الاوسط ، كون موضوع عسكرة الأقليات يمس بوجود الدولة ككل على إثر الفوضى التي تنتج عن وجود جيوش هوياتية ينتمي كل منها إلى طائفة دينية أو هوية إثنية مختلفة عن الأخرين، خاصة بوجود الدعم الخارجي، وفي الشرق الأوسط نشهد العديد من الأمثلة حول عسكرة الأقليات مثل سوريا، العراق، اليمن، لبنان وغيرها، ومنه ستحلل ورقتنا البحثية مظاهر وأسباب تسلح الأقليات في الشرق الأوسط مع تقديم بعض النماذج وكذا استنتاج تداعيات هذا التهديد على عملية بناء السلام في المنطقة الشرق الأوسطية.

الكلمات الدالة:

الإثنية ، الأقليات ، العسكرة ، الجيوش الهوياتية.

Résumé:

Cette contribution tente d'analyser les manifestations et les causes qui ont conduit à l'armement des minorités au Moyen-Orient en se focalisant sur quelques cas, et conclura sur les implications de cette menace sur le processus de consolidation de la paix au Moyen-Orient.

En effet, la question de la militarisation des minorités affecte l'existence de l'Etat dans son ensemble, en raison du chaos qui résulte de la présence d'armées identitaires, chacune appartenant à une secte religieuse ou une identité ethnique différente des autres, sans compter la présence de soutiens extérieurs. Nous observons, ainsi, au Moyen-Orient de nombreux exemples de militarisation de minorités dans des pays comme la Syrie, l'Irak, le Yémen, le Liban et bien d'autres.

Mots Clefs:

Ethnicité, minorités, militarisation, armées Identitaires.

Summary:

Our study « Militarization of Minorities and the Problem of Peace building in the Middle East » analyzes an important issue on the political, social and security level of the state. The question of the militarization of minorities affects the existence of the state following the chaos resulting from the presence of armies belonging to a religious or ethnic group, especially with external help. In the Middle East there are many examples of militarization of minorities such as Syria, Iraq, Yemen, Lebanon. Of that our research paper try to analyze the causes and reasons of this threat and posed some strategies for peace building in this region.

Key Words:

Ethnicity, minorities, militarization, identity armies.

مقدمة

"إن الأكثرية هي التي تصنع الأقلية إما بمنحها الامتيازات وإما بحرمانها من الحقوق، وللمنح والحرمان أثر واحد في نهاية التحليل".

نبدأ ورقتنا البحثية هذه من خلال المقولة أعلاه، التي تعكس واقعا معاشا في العديد من دول العالم، فالإختلاف والتمايز يعد واقعا موضوعيا ولكن الحرمان يصنع واقعا جديدا، إما أن يهدد السلامة وإما الحدود، فإدراك أفراد جماعة معينة باختلافهم وتمايزهم، وإدراك الجماعات الأخرى القريبة منها لهذا الاختلاف والتمايز، يؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى، وفي ضوء هذا الانتماء تتشكل العناصر الأولية للهوية القائمة أساسا على إدراك الاختلاف، ولكن هذه الهوية الأولية ليست معطى نهائيا، فلا بد لها لكي تغدو كذلك أن تذيب فيها كل أشكال التمييز مع الإحتفاظ بالخصوصية، لكن عندما تشعر هذه الجماعة الإثنية بأنها أضحت مهمشة ومحرومة من حقوقها في مقابل تمتع الأغلبية بالثروات والمناصب والتمثيل السياسي، هنا يتغير هامش التفكير، بتصاعد مطالب المساواة، وفي حال تجاهلت الحكومة هذه المطالب أو إتجهت إلى إستعمال العنف، هنا ستتجه هذه الأقلية إلى إستعمال القوة وحمل السلاح والمطالبة بكيان ذاتي ومستقل، خاصة إذا وجدت من يدعمها بالسلاح، ومن هنا برز موضوع "**عسكرة الأقليات**" كموضوع يستحق التحليل والدراسة، بحيث لم يعد الإشكال في وجود التنوع أو الفرق بين الإثنية والأقلية، وإنما في ظهور الجيوش الهوياتية.

وعليه ستناقش ورقتنا موضوع عسكرة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط عبر تقديم مجموعة من النماذج، والعوامل المساعدة في تصاعد حدة هذه الظاهرة، وكذا السياسات التي يتوجب إتباعها بهدف بناء السلام بعد الحروب الداخلية بهدف التغلب على مشكلة الأقليات والصراع، وهذا من خلال طرح الإشكال التالي:

كيف تؤثر ظاهرة عسكرة الأقليات في الشرق الأوسط على أمن المنطقة في ظل تعدد متغيرات الصراع ؟.

تكمن فرضية الدراسة في فكرة مفادها **أنه كلما قوبلت مطالب الأقليات بالعنف كلما إتجهت إلى إستعمال السلاح، خاصة عندما تكون مدعومة خارجيا.**

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور :

المحور الأول: مدخل مفاهيمي.

المحور الثاني: مظاهر تسلح الأقليات في الشرق الأوسط.

المحور الثالث: تداعيات ظهور جيوش الأقليات وإشكالية بناء السلام في الشرق الأوسط.

أولا: مدخل مفاهيمي.

ذهب بعض الباحثين وعلماء الاجتماع المعاصرين إلى تصنيف المجتمعات، من حيث تنوعها الديني والمذهبي والقومي والعرقي واللغوي والثقافي، في ثلاثة نماذج أو ثلاثة أنماط هي: المجتمعات الفسيفسائية غير القابلة للاندماج، والمجتمعات النقية عرقياً أو دينياً أو قومياً..، وهذان حدان أقصيان تقع بينهما المجتمعات القائمة على التنوع والقابلة للاندماج في الوقت ذاته، بحيث لا توجد دولة في العالم خالية من التنوع الإثني، لكن طريقة التعامل هي التي تصنع الحد الفاصل، إما ببناء دولة ذات هوية موحدة وإما بناء مجتمع منقسم.

1- **مفهوم الإثنية:**

تشير الإثنية إلى ذلك الاختلاف الناتج عن التفاعل الاجتماعي بين جماعات من الناس لها أصل واحد ومعان ثقافية وذكريات جمعية مشتركة، إذ يشير مصطلح Ethnos /Ethniks قديما في اللغة اليونانية إلى جماعة تشترك في سمات ثقافية أو بيولوجية، مثل القبائل والجماعات البشرية، ومن هو غير يوناني فهو أجنبي ومغاير، وبربري وأقل تحضرا أيضا، بحيث ظل هذا الاستخدام الشعبي حتى وقتنا المعاصر، وعليه هناك العديد من الدراسات والأبحاث الاجتماعية عن الإثنية مؤكدة على أننا جميعا موسومون بالإثنية في ذاتيتنا وهويتنا المتشكلة عبر التاريخ واللغة والأصل والثقافة.[1]

يعد وجود الجماعات الإثنية Ethnic Groups قديم العهد، أين ظهرت هذه الجماعات وإنتشرت في المجتمعات على إختلاف عصورها، بحيث كان وجودها من الملامح المميزة للإمبراطوريات البيزنطية والعثمانية، والإمبراطوريات الشرقية الأخرى في جميع مراحلها، ويذهب كثير من الباحثين إلى أن الجماعات الإثنية تسود في المجتمعات ذات الثقافات المتعددة أو ذات السلالات المتعددة،

[1]- إيان لوو، ترجمة: عاطف معتمد وآخرون، **العنصرية والتعصب العرقي من التمييز إلى الإبادة الجماعية**.القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015، ص 184.

وكذلك المجتمعات التي تقوم على أنساق متعددة القبائل Multitribal System، ومنه يمكننا تقديم مجموعة من التعاريف لمصطلح الإثنية:[1]

يعرف **Morris** الجماعة الاثنية أو العرقية بإعتبارها تشير إلى "فئة متمايزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر، لها ثقافتها المتمايزة، تشعر بذاتها وترتبط معا إما بروابط السلالة أو الثقافة أو القومية"، بينما يرى **Schermerhorn** أن الجماعة العرقية مجموعة من الأفراد يعيشون في مجتمع أكبر لهم سلف مشترك وتاريخ وذكريات وثقافة مشتركة تركز على مجموعة من العناصر الثقافية مثل :أنماط القرابة، الجوار واللغة، القبلية والإنتماء القبلي والديني.

يعتبر **Singer** الشعبوية Ethnicity إصطلاحا يشير إلى إندماج العديد من السمات التي تحدد شكل وطبيعة الجماعة العرقية، إنها مركب من قيم ومعتقدات وميول مشتركة لأفراد لديهم الشعور بالنوع وبالولاء للجماعة، علاقتهم وطيدة، وتاريخهم مشترك، ولديهم رغبة في الإستمرار عن طريق الزواج الداخلي وهو النمط المفضل لديهم.

من ناحية أخرى، تذهب الموسوعة الأمريكية إلى أن الإثنية، جماعة تتميز عن غيرها إما بالعرق أو القومية أو الدين أو اللغة.

2-تعريف الأقلية:

تفترض دراسة موضوع الأقليات، كسياق عام، التصدي بوضوح لوجود النزاعات بين مختلف مبادئ الإنتماء الأولية، إذ من شأن هذه النزاعات أن تسمح بإدراك الإلتباس في الخطابات حول الهوية الجماعية، كما تسمح أيضا بإدراك الدور المهم لعوامل الديناميكية الاجتماعية، وفي هذا السياق، يقصد بمفهوم "الأقلية" جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين، وأي سمات أخرى مميزة، كالأصل والملامح الجسمانية، وتعيش في إطار مجتمع واحد مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات، ومنه يشير "**هورويتز**" إلى أن الشعور

[1]- عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011، ص ص 158، 159.

بالأقلية يبنى على عوامل ذاتية، فقد نجد جماعة تتمتع بروابط إثنية قوية، لكن لا يوجد لديها وعي بهذه الروابط، وفي الوقت نفسه، قد توجد جماعة تقل فيها أسس المشاركة في الدين، أو الثقافة أو العرق ، لكن لديها شعور قوي بالتمايز، كما أن هذه الأسس متغيرة عبر الزمن، فقد تتمسك الجماعة في فترة ما بتمايزها الديني، ثم في مرحلة أخرى بتمايزها اللغوي، وهكذا.

بالتالي، يتفق الباحثون بأن هناك اقترابين لدراسة الأقليات، **الأول إقتراب يدعى البدائية Primordialist Approach** الذي ينظر إلى الهويات على أنها نتاج الخبرات التاريخية، والتكوينات الثقافية، و ينتج عن هذا، التضامن بين أفراد الجماعة الذي يعد معطى ثقافيا يؤسس عليه شعور "نحن–الأخر"، أما الإقتراب الثاني فهو **الذرائعي Instrumentalist Approch**، الذي يعرف حدود الجماعة بأنها موقفية، بما يعني أن العلاقات بين الجماعات تتغير وتتلون تبعا للظروف المحيطة، ومصلحة الجماعة في علاقتها بالأخر.[1]

تجدر الإشارة إلى أن الإقترابان متكاملان، ولا يحل كل منهما محل الأخر، ففي حين يتعلق الأول بالنواحي الثقافية والقومية الموروثة، يرتبط الثاني بالعوامل السياسية، الإقتصادية والإجتماعية.

تعرف اللجنة الفرعية لمحاربة التمييز وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة، " الأقلية" بأنها مجموعات أشخاص يمكن وصفهم بأقلية عندما تتوافر أربعة شروط وهي:[2]

- ضعف عددي مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان.
- وضعية غير مهيمنة داخل الدولة.
- مميزات إثنية ولغوية ودينية مشتركة.
- المواطنة في دولة الإقامة.

بغض النظر عن مسألة التعريف، فإن موضوع الأقليات يطرح إشكالا كبيرا خاصة على المستوى السياسي، مثل صعوبة أن تكون الأقلية كتلة واحدة متجانسة يمكن التعامل معها ودمجها، فضلا عن

[1]– مي مجيب، "**الأقليات وبناء السلام...أي المقاربات أنسب للحالة العربية؟**". القاهرة: مجلة السياسة الدولية، ع 206، المجلد 51، أكتوبر 2016، ص ص 32،31.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 32.

وجود اختلافات في الرؤى والتوجهات داخل الجماعة، إضافة إلى إشكاليات تتعلق بمن الذي يمثل الأقلية ويتحدث باسمها، أو يرفع مطالبها أمام الدولة، وهل تعبر قيادة الأقلية عن مطالبها الفعلية أو توجد قائمة بمطالب الأقلية، أو أن هناك مطالب يتم استحداثها مع تغيير النظام أو تبدل القيادات؟.

إضافة إلى ما سبق، هناك إشكال كبير يطرح في الآونة الأخيرة، يكمن في مسألة "**عسكرة الأقليات**" وظهور "**الميليشيا الهوياتية**".

المحور الثاني: مظاهر تسلح الأقليات في الشرق الأوسط.

تتميز منطقة الشرق الأوسط بالتنوع والثراء في تركيبتها الديمغرافية، وكذا من حيث المذاهب والأديان والطوائف والأعراق، وبدل من أن يكون عنصرا للتعايش والتقارب أصبحت عواملا للصراعات والفتن، خاصة مع سيادة سياسات الإقصاء والتهميش بناء على أسس فئوية ساهمت في خلف بيئة فوضوية ملائمة لإنتشار الجماعات الإرهابية وسياسات الخطف والتنكيل والقتل باسم الهوية، ما عزز قدرات الأقليات على حمل السلاح والتدريب والدعم القتالي في مواجهة ما يتعرضون له من إنتهاكات، خاصة في ظل ظهور الجماعات الإرهابية عبر الوطنية التي تعدت الحدود وإستغلت الأقليات في أعمالها المسلحة، كما لا يفوتنا أن نذكر نقطة مهمة تكمن في حصول الأقليات على الدعم والتسليح من أطراف ودول خارجية حسب مصالحها وأهدافها.

لم تكن ظاهرة توجه الأقليات إلى حمل السلاح، كظاهرة جديدة أو غريبة عن إقليم الشرق الأوسط، ولكنها كانت أحد المعالم الرئيسية لتفاعل حركات" **التمرد المسلح**" التي قادتها العديد من المجموعات المسلحة، إذ هناك العديد من الأمثلة على ذلك مثل ما هو حاصل في إيران، العراق، تركيا وسوريا ..وحتى لبنان، حيث إستندت العديد من التنظيمات في تكوينها لميليشيات مسلحة على عنصر الإنتماء الطائفي أو الديني.

❖ **الأسباب المؤدية لعسكرة الأقليات:**

1- **تنوع التركيبة الإجتماعية بمنطقة الشرق الأوسط:** يساهم التكوين الاجتماعي للسكان في نشوء الاستقطاب الاجتماعي وتراكبه، وفيما يبدو الاستقطاب ظاهرة عالمية، يمكن القول إنه

ليس في العالم منذ العام **2011** منطقة مجزأة ومبعثرة كالشرق الأوسط، ومع أن التفاصيل المحددة تختلف من بلد إلى آخر، فإن الفضاءات المتاحة للأصوات المعتدلة انحسرت بصورة عامة. وقد مكّن إغلاق الزعماء العرب للفضاء العام وتجنّب أصوات الانشقاق الجانبية من تكريس ممارسات النظم الحاكمة السلطوية وأجهزة المحسوبية والمحاباة والاستدراج، كما فاقم الضعف العام الذي تشكو منه تيارات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، والفضاءات العامة ذات الطبيعة المنقسمة على ذاتها إيديولوجياً. ونتيجةً لذلك، لم يبق للفاعلين السياسيين والمواطنين على السواء سوى مجال ضيّق لإجراء التفاهمات والمصالحات، واضطر هؤلاء إلى الاختيار بين دعم الحكومة أو معارضتها أو الذهاب إلى نقطة أكثر خطراً، وهي تبنّي أو رفض قبول هُويّة طائفية أو إثنية أو قبلية محدّدة[1].

2- **إستهداف التنظيمات الإرهابية للأقليات:** توجهت التنظيمات الإرهابية إلى إستهداف الأقليات وتعريضها للتنكيل والإحتجاز بسبب الصراعات المسلحة وتصاعد أدوار الجيوش الميليشاوية "الجيوش الصغيرة"، فعلى سبيل المثال قام التنظيم الإرهابي داعش بإحتجاز العديد من المسيحيين الأشوريين "الكلدان في محافظة الحسكة بشمال شرق سوريا، إضافة إلى قتل العشرات منهم، نفس الشيء حدث في العراق، أين قام هذا التنظيم بإختطاف المئات من الأقليات منذ عام **2014**، كما قام بإختطاف راهبتين و 3 أيتام مسيحيين وأمر كافة المسيحيين بتغيير دينهم أو دفع أموال أو الرحيل عن الموصل.

3- **إنتهاك حقوق الأقليات:** شهدت حقوق الأقليات على مدى السنوات الماضية إنتهاكات واسعة وممنهجة من قبل الأنظمة الحاكمة في دول الشرق الأوسط، وهو ما دفع إلى تنامي المطالب الإنفصالية سواء إداريا أو سياسيا، خصوصا مع ظهور بعض الرغبات في تكوين كيانات

[1]- بيري كاماك، ميشيل دنّ وأخرون، **إنكسارات عربية: مواطنون، دول، عقود إجتماعية**. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016، ص 4.شوهد بتاريخ: 29 مارس *2017*، من الموقع الإلكتروني:
http://carnegie-mec.org/2017/01/18/ar-pub-67650

سياسية مستقلة بمعنى وجود طموح قومي في الإستقلال تدعمه قوى خارجية تجمعها روابط دينية أو طائفية أو عرقية ..[1]

4- **تشابك الأدوار الإقليمية والدولية:** لعبت بعض القوى الإقليمية والدولية أيضا، دورا كبيرا في تسليح الأقليات في الشرق الأوسط، وذلك بناء على روابط ايديولوجية أو عرقية أو طائفية أو حتى إنطلاقا من مصالح سياسية، فعلى سبيل المثال برز الدعم الأمريكي والألماني لأكراد العراق بالسلاح، والدعم الإيراني للأكراد في سوريا والعراق أيضا في مواجهة تنظيم داعش، كما تصاعد حجم ونمط التسليح التركي للأقليات التركمانية في العراق وسوريا، ففي عام 2015 تجلت الإستراتيجية التركية في دعم تشكيل جيش موحد في التركمان السوريين، ليكون بمثابة "القوة الميدانية" الداعمة التي تضمن "المنطقة العازلة" في الشمال السوري.

5- **مساعدة الأنظمة السياسية عسكريا:** شهدت منطقة الشرق الأوسط إستمرار دعم الأنظمة السياسية للميليشيات الطائفية التي تناصر بعض الأنظمة خصوصا في كل من سوريا والعراق، على إثر الضغوط التي تتعرض لها من قبل التنظيمات الإرهابية، خاصة في ظل ضعف وإنهاك القوى النظامية بكلتا الدولتين، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة العراقية بدعم قوات "الحشد الشعبي" في يونيو **2014** كنتيجة لفتوى "الجهاد الكفائي" التي أطلقها المرجع الشيعي [علي السيستاني] في أعقاب سيطرة مسلحي داعش على محافظة نينوى، أين تم إعتبار قوات الحشد الشعبي كمؤسسة عليا تضم في كنفها جميع الميليشيات الشيعية والمتطوعين الشيعة أيضا، أين قدر عددهم بحوالي أربع مائة ألف مقاتلا، لتتحول فيما بعد إلى مؤسسة رسمية معترف بها حكوميا.[2]

❖ **<u>نماذج عن تسلح الأقليات في الشرق الأوسط:</u>**

1- <u>سوريا:</u> تزايد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بالمكوّنات الإثنية والطائفية في سوريا أين نشرت الكثير من المقالات والدراسات التي تجمع ما بين ما هو تعريفي وسطحي وبين ما

[1]- التقرير العربي الإستراتيجي 2015، "**الميليشيا الهويتية**": **صعود ظاهرة عسكرة الأقليات في الشرق الأوسط**. القاهرة، 2016، ص ص 387، 388.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 389، 390

هو استقصائي وأكاديمي واستخباراتي يخدم أجندات مختلفة، ومن هذه الأقليات الاثنية احتل الأكراد الاهتمام الأكبر خلال السنة الأخيرة، مع أن الاهتمام بهم تزايد مع انفجار الحراك الشعبي في القامشلي **2004** للمطالبة بحقوقهم المشروعة، ووصل إلى ذروته في خريف **2015** مع طرح الأكراد للإدارة الذاتية ثم للاتحاد الفدرالي في آذار **2016** الذي يقوم في جوهره على حق الأكراد بإقليم متنازع على حدوده ومكوّناته، علما بأنّ بعض المكوّنات الكردية تحفظت عليه.[1]

تجدر الإشارة إلى أن الأكراد السوريين يقيمون في مناطق مختلفة ومتباعدة، في العاصمة دمشق وفي شمالي البلاد وشرقيها، ومعظمهم مستعربون، ومعظم هؤلاء المستعربين لا يعرفون أياً من اللهجات الكردية، إضافة إلى أن للأكراد والعرب المسلمين قاع ثقافي مشترك وتجربة تاريخية واحدة قلما امتاز خلالها الأكراد من العرب، فقد شارك الأكراد في الحياة السياسية بفاعلية وتسلم بعضهم مناصب رسمية عليا في الإدارة المدنية والجيش، بما فيها رئاسة الجمهورية من دون أن يثير ذلك أي رد فعل قومي أو حساسية قومية لدى العرب، بل إن الأكراد عرفوا دوماً بحميتهم في الدفاع عن الوطن والغيرة على استقلاله وسيادته ووحدة ترابه، وليس فيهم اليوم من يطالب بالحكم الذاتي، ناهيك عن المطالبة بالانفصال، ولكنه ليس من المنطقي أن نتجاهل حقهم في التعاطف مع بني جلدتهم في التطلع إلى إقامة دولة كردية، بقدر ما تتوافر الشروط الموضوعية والذاتية لقيامها، كما أنه ليس من المنطقي تجاهل حقوقهم الثقافية بصفتهم جماعة قومية تحرص على تعزيز هويتها الثقافية وتضامنها الداخلي.[2]

[1]– نجم الدين الرفاعي، دراسة:الأقليات الإثنية في سوريا. معهد العالم للدراسات، نشر بتاريخ 2016/08/23، شوهد بتاريخ: 2017/3/30. من الموقع الإلكتروني: http://www.all4syria.info/Archive/338069

[2]- **جاد الكريم الجباعي، مسألة الأقليات. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية و حقوق الإنسان في سوريا. تاريخ الإطلاع:** 2017/3/30.
http://cdf-sy.org/content/index.php?option=com_content&view=article&id=294:2010-08-15-21-37-15&catid=9:2010-07-06-15-20-36&Itemid=10

ففي إطار عملية عسكرة الأقليات، إتسع نطاق التجربة الكردية في شمال العراق والتي شكلت أول ميليشيا مسلحة تم شرعنة دورها في الدستور العراقي، إلى محاولة الإحتذاء بها مثل ما حصل في إيران، تركيا أو حتى سوريا، بحيث تمثل هذه الأخيرة حالة لافتة في هذا الإطار وهذا نظرا لتوفر عاملين:

الأول: تصاعد قوة وحدات حماية الشعب الكردية التابعة لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي (PYD)، و**الثاني:** أن هذه الميليشيا التي تتأسس على أساس عرقي باتت أكثر المجموعات المسلحة في سوريا دعما من قبل العديد من القوى الإقليمية والدولية.[1]

منذ عام **2013**، كان البرنامج السري لـ "وكالة الاستخبارات المركزية" الأمريكية المعروف باسم "قيادة العمليات العسكرية" يزوّد الأسلحة والتمويل لألوية سورية تابعة لـ «الجيش السوري الحر»، وكان هذا الدعم مخصص لمحاربة الرئيس السوري بشار الأسد و"الجيش العربي السوري" الذي يتزعمه، ولكن، بعد أن سيطر تنظيم «داعش» على الموصل وقطع رأس صحفيين أمريكيين في عام **2014**، وجّهت واشنطن جهودها نحو محاربة التنظيم، وتحقيقا لهذه الغاية، بدأت وزارة الدفاع الأمريكية بدعم «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي وجناحه المسلّح المعروف بـ «وحدات حماية الشعب»، علماً أنّ «حزب الاتحاد الديمقراطي» هو الفرع السوري لـ «حزب العمال الكردستاني» – جماعة تركية تحارب أنقرة منذ عام 1984 – وهو مُدرج على لائحة وزارة الخارجية الأمريكية للإرهاب منذ عام 1997.

من هنا نلاحظ تشابك الأدوار الإقليمية والدولية في ظهور هذه القوة، ففي عام **2014**، ساعدت الهجمات الجوية الأمريكية «وحدات حماية الشعب» على طرد تنظيم «الدولة الإسلامية» من كوباني وهي بلدة شمالية حدودية في سوريا، ومنذ ذلك الحين، نسق المقاتلون الأكراد بالتعاون مع واشنطن شن هجمات جوية أخرى في محافظتي الحسكة والرقّة في شمالي البلاد، ومع تحوّل «وحدات حماية الشعب» شيئاً فشيئاً إلى القوة المقاتلة الأكثر فعالية ضدّ الجهاديين، رفعت واشنطن سقف مساعادتها، وفي تشرين الأول/أكتوبر **2015**، ألقت الطائرات الأمريكية **50** طنّاً من الذخيرة بشكل **100** حزمة

[1]- التقرير العربي الإستراتيجي 2015، **مرجع سبق ذكره**، ص 383.

إلى جماعة سنّية عربية مدعومة من «وحدات حماية الشعب» تُعرف باسم «قوات سوريا الديمقراطية»، وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، وصل خمسون عنصراً من "القوّات الخاصة الأمريكية" إلى منطقة يسيطر عليها «حزب الاتحاد الديمقراطي» لتدريب مقاتليه وتسليحهم. ومؤخراً قامت القوات الأمريكية بالسيطرة على مهبط طائرات موسع جنوب بلدة رُميلان التي يسيطر عليها «حزب الاتحاد الديمقراطي» لتوفير الإمدادات بطريقة أسهل لـ «قوات سوريا الديمقراطية» وتسليمها الأسلحة.[1]

من ناحية أخرى، يشكل **العلويون** ثاني أكبر المجموعات السكانية نحو **10** في المائة من مجموع السكان، فيما يشكل المواطنون السنة نحو 74 في المائة، غير أن المواجهات المسلحة التي بات يخوضها النظام السوري في مرحلة ما بعد عسكرة الثورة، دفعت إلى تصاعد عمليات التطوع من قبل الأقلية العلوية في صفوف الجيش السوري، كما إنخرطت العديد من المجموعات الأخرى فيما يطلق عليه مجموعات الدعم والإسناد كالشبيحة وبعض التنظيمات والهيئات العسكرية الأخرى، وهو ما أفضى إلى توسع عمليات تسلح المجموعات الطائفية والعرقية الأخرى بشكل تلقائي.

أما **الدروز**، فقد واجهوا تهديدات عديدة من قبل التنظيمات الإرهابية، فعلى سبيل المثال شهدت مدينة لوزة في محافظة إدلب، مجزرة راح ضحيتها نحو عشرين مواطنا درزيا لقوا حتفهم على يد "جبهة النصرة"، وهذا كله كمحاولة من بشار الأسد لدفع الدروز للإنخراط في العمليات العسكرية لاسيما بعد أن قام بسحب قواته من مناطق في السويداء حيث يتمركز الدروز. [2]

2- **العراق**: يعاني العراق اليوم من إنقسام طائفي عميق باعد من الوحدة الوطنية وطمس الهوية الراقية تحت مسمى هويات مصطنعة، فما نشهده اليوم في العراق مثلاً يشبه إلى حدّ كبير ما شهده هذا الكيان منذ ستينات القرن الماضي، عملية صناعة هوية بديلة تستثمر في مشاعر السخط وعدم الرضا لدى الجمهور، وتعوّض عن تفكك الهوية الوطنية وغياب السردية الوطنية الجامعة، وتنسجم مع الخريطة الذهنية للنخب الفكرية المنتجة للمعنى وهي في هذه

[1] -See more : Barak Barfi, Ascent of the PYD and the SDF . The Washington Institute for Near East Policy , No. 32 , April 2016 .

[2]- التقرير العربي الإستراتيجي 2015، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 383، 384.

الحالة نخب إثنية وطائفية ومع مصالح مقاولين سياسيّين موجودين أو محتملين يريدون تحقيق أهداف سياسية عبر تشجيع هذه الدينامية.

لجأت الحكومة العراقية من جهتها إلى إستراتيجية عسكرة الأقليات لمواجهة بعض التنظيمات الإرهابية، بحيث إتضح ذلك من خلال "مجالس الصحوات"(*) أين هدفت من خلال ذلك إلى تسليح وتدريب القبائل السنية لدعم القوات العراقية في مواجهة الجماعات الإرهابية، ولتحقيق توازن مع هذه الجماعات إتجهت الحكومة العراقية إلى تشكيل ميليشيا مسلحة تحت اسم "مجالس الإسناد"، بينما إحتفظت كل الأحزاب السياسية سواء أكانت سنية أو شيعية أو عرقية بميليشيات تدعم تحركاتها وتواجه خصومها من السياسيين أو من الحركات المسلحة الأخرى،[1] وقد قامت قوات الاحتلال الأميركي بمد مجالس الصحوة بالمال والسلاح سواء بطريقة مباشرة أو عبر الحكومة العراقية، وقد برر الجيش الأميركي ذلك بوحدة الهدف المشترك الذي يجمعه وهذه المجالس، خاصة ما يتعلق بمحاربة تنظيم القاعدة، حيث نجحت هذه المجالس إلى حد كبير في التقليل من نفوذ القاعدة وطرد أعداد كبيرة من المنتسبين إليها، خاصة المنضوين تحت لواء ما يعرف بـ"دولة العراق الإسلامية."[2]

كما إتجهت الحكومة العراقية من جهة أخرى، إلى دعم مطالب الشبك لتشكيل ميليشيا مسلحة بعد سيطرة تنظيم داعش على المناطق التي يقطنها الشبك في محافظة نينوى أسوة بباقي مناطق المحافظة، وبسبب نزوح عدد من سكان هذه المناطق، بما دفع بصدور أمر من مكتب القائد العام

(*)– تأسست مجالس الصحوة في المقام الأول لمواجهة تنظيم القاعدة، خاصة منذ إعلان "دولة العراق الإسلامية."
كانت البداية الأولى لظهور مجالس الصحوة في أواخر **2006** في محافظة الأنبار غرب العراق، التي تعد أكبر محافظة سنية، ومنها انطلقت فكرة المجالس إلى محافظات أخرى مثل محافظات ديالى وصلاح الدين ونينوى.
كما تأسست مجالس للصحوة في بغداد في عدة مناطق مثل الدورة والعامرية والسيدية، والخضراء واليرموك والمنصور والجامعة والغزالية والأعظمية، والفضل ومناطق حزام بغداد الشمالي والجنوبي والغربي، وهي مناطق يغلب عليها الطابع السني، وصل عدد منتسبيها إلى ثمانين ألف مقاتل، يشكل السنة فيهم نسبة **80%** والباقي من الشيعة.

[1]– التقرير العربي الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 383.

[2]– **مجالس الصحوة**، موسوعة الجزيرة، شوهد بتاريخ 2017/3/29.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/2/10/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

للقوات المسلحة يقضي بتشكيل قوات خاصة تسمى "قوة حماية الشبك"، عناصرها من أبناء الأقلية الشبكية حصرا، وتحظى بدعم وتمويل حكومي، بحيث تم تسليح ما يقارب 5 آلاف عنصر من الشبك، وتم ضمهم إلى هيئة الحشد الشعبي تحت مسمى "لواء سهل نينوى" كما شاركوا في معارك تكريت ومناطق عديدة من محافظة صلاح الدين.

إضافة إلى ما سبق، برزت ظاهرة عسكرة الأقليات الصغيرة نسبيا من حيث العدد، أين برز دور الأيزيديون من خلال تشكيل "قوة حماية شنكال" التي سعت لتوفير الحماية للمواطنين القاطنين بمنطقة سنجار بمحافظة نينوى، بلغ عددهم حوالي ثلاثمائة ألف نسمة، وهذا بعد تعرضهم للهجوم من طرف تنظيم داعش الإرهابي، أين قتل المئات منهم وتعرضت النساء للإغتصاب والأسر و الإتجار بهن.[1]

كما قامت الحكومة المركزية أيضا في يوليو **2013** بتشكيل قوة للتركمان، تمثلت في "فوج طوارئ طوز خورماتو"، يقتصر على تركمان منطقة آمرلي في محافظة صلاح الدين، إضافة إلى وجود تشكيل أخر للتركمان أيضا ينتمي إلى هيئة "الحشد الشعبي في كركوك" تحت رعاية الحكومة الإتحادية بالرغم من معارضة الأكراد لتشكيله.

3- **تركيا:** عرفت هذه الدولة أيضا بروزا لمجموعة من الأقليات المسلحة، مثل تصاعد حضور حزب العمال الكردستاني، ما أدى إلى إصدار قرار من الرئيس التركي "أردوغان" بوقف عمليات المفاوضات مع هذا الحزب بعد الإنتخابات البرلمانية لعام **2015** وهذا بعد كشف التقارير عن توجه هذا الحزب في فترة الهدنة عام **2012** لتخزين السلاح بالعديد من المدن التركية الرئيسية مثل أنقرة واسطنبول ومدن بجنوب وشرق البلاد أيضا، وهو ما أدى إلى توسيع نطاق المواجهات التي انخرط فيها الحزب في ميادين كل من سوريا والعراق، مما ساهم في تعزيز قدراته العسكرية على نحو أفضى إلى تطور نوعي في عمليات مقاتليه، أين شملت عملياته تفخيخ السيارات وزرع عبوات ناسفة والإقدام على قنص عناصر الشرطة والجيش واستهداف المنشآت العامة والمواقع السياحية والبعثات الدبلوماسية وخطف الرهائن.[2]

[1]– التقرير العربي الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 383.

[2]- لمزيد من المعلومات حول العلاقة بين الأكراد وحزب العمال الكردستاني والحكومة التركية أنظر على سبيل المثال:

4- **إيران:** شهدت هذه الدولة هي الأخرى حضور ما يسمى "جيش العدل البلوشي" (منظمة بلوشية سنية مسلحة معارضة في إيران)، حيث تزايدت هجماتها ضد القوات الإيرانية من خطف لعناصر حرس الحدود ومحاولة قصف قنصلية إيران في باكستان، كما طالب هذا التيار بإقامة نظام فدرالي يحمي حقوق البلوش وسائر القوميات غير الفارسية وكذا حماية أهل السنة في إيران، حيث يوجه جيش العدل الإتهام للسلطات الإيرانية بممارستها التمييز العرقي والطائفي بحق البلوش (حوالي 3 ملايين نسمة) الذين يقطنون إقليم سيستان وبلوشستان جنوب شرق إيران المحاذي للحدود الباكستانية والأفغانية. [1]

ثالثا: تداعيات ظهور جيوش الأقليات وإشكالية بناء السلام في الشرق الأوسط.

يطرح موضوع الأقليات وبناء السلام مجموعة من الإشكاليات المعرفية والسياسية، فمع إنشاء الدولة الحديثة ظلت مسألة السيادة والوحدة هي الهاجس الأول، أما الحديث عن الأقليات فقد شابه الحذر والحيطة خوفا من أي دعوات إنفصالية قد تهدد كيان الدولة وإستقرارها خاصة مع التدخلات الخارجية التي باتت تبحث عن شرعنة تدخلاتها بأي طريقة كانت، وهو ما أضحى يرتبط بمحاولات التأكيد على إحترام حقوق الأقليات وحقوق الإنسان، هذه الحقوق التي تنتهك في العديد من الدول دون أن يتحرك المجتمع الدولي لحمايتها، أما اليوم فقد أصبحت الدول تتدخل لدعم الأقليات بالسلاح والعتاد بهدف تقويتها وتأجيج مزيد من الصراعات، وقد قدمنا عدة أمثلة حول هذه النقطة، وهذا الدعم لا يقتصر على الأطراف الخارجية فقط وإنما تعداه إلى دعم حكومي داخلي مثلما حدث مع العراق وإيران في الأمثلة المعالجة أعلاه، ومنه نلمس مدى خطورة هذا الوضع وتداعياته على أمن المنطقة.

- Mesut Yeğen, **The Kurdish Peace Process in Turkey: Genesis, Evolution** . Global Turky in Europe, Working paper 11, May 2015.
-Hanefi Yazıcı , **PKK Terrorism in Turkey.** Journal of Political Science**,** published 21 July 2016.
- **Cale** Salih, TURKEY, **THE KURDS, AND THE FIGHT AGAINST ISLAMIC STATE**. EUROPEAN COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS, September 2015/ www.ecfr.eu

[1]- التقرير العربي الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره،** ص 384.

1- الإنعكاسات السلبية لتسلح الأقليات وظهور جيوش الأقليات.

يمكننا تلخيص هذه الإنعكاسات والتداعيات السلبية لظهور" الجيوش الهوياتية" في أربع نقاط قابلة للتمدد:

- **تعزيز الإنقسامات الداخلية والصراعات بين الأقليات:** قد تساهم الإثنيات المختلفة داخل الدولة في زيادة تنوعها والمساهمة في البناء الديمقراطي، في حال ذابت هذه الإثنيات في حدود الدولة الواحدة بحيث تخلق هوية موحدة وولاء للوطن، ولكن في حال تعرضت هذه المجموعات إلى التهميش سواء الثقافي أو الإقتصادي أو السياسي، فإنها ستتحول إلى أقلية تطالب بحقوقها وثباتها وفي حال تطور الأمر إلى الأسوء قد تضطر هذه الجماعات إلى حمل السلاح للدفاع عن وجودها وبقائها ومنه تتصادم مع الأقليات الأخرى أو حتى مع الحكومة، ومنه تتصاعد المطالب الإنفصالية وتكوين أقاليم مستقلة.

يمكننا إدراج مثال حول العراق الذي إنقسم، بعد الإحتلال الأمريكية لأراضيه عام **2003**، إلى ثلاث أقسام، جزء يحتل فيه الشيعة أكبر المناصب سياسيا وعسكريا، والجزء السني، والجزء الكردي، حيث عمل الأكراد على زيادة القدرات العسكرية لإقليم شمال العراق والرغبة في الإنفصال وتكوين كردستان العراق، وهذا كله ردا على الإقصاء الذي تعرض له قبل الإحتلال وبعده.

أما فيما يخص تأجيج الصراع بين الأقليات، فلا يفوتنا التذكير بالصراع الدائر بين الأقليات الموجودة بالعراق، كما ظهر صراع تنافسي حتى بين أبناء الأقلية الواحدة الكردي-الكردي في شمال البلاد.(*)

(*)- اندلعت معركة صباح الجمعة الثالث مارس من عام **2017**، بين القوات العسكرية المتنافسة في قضاء سنجار شمال العراق كإنعكاس لتدهور العلاقات بين الفصائل الكردية، حيث أنذر هذا القتال بحلول مرحلة جديدة من التقلبات في البلد بين هذه القوات المتنافسة التي طرحت جانبا خلافاتها القديمة بشكل مؤقت لأجل محاربة عدو مشترك هو تنظيم (داعش)، وبعد أن أوشك هذا التنظيم على فقدان آخر معاقله في الأراضي العراقية ،أخذت الخلافات القديمة تظهر من جديد على إثر تصاعد التنافس على النفوذ والرغبة في السيطرة على المناطق المحررة حديثا.
دارت معركة الجمعة بين اثنتين من قوات حروب الوكالة التي تعكس الصراعات الكردية الداخلية والمنافسات الجيوسياسية الأوسع، تتكون **الأولى** إلى حد كبير من المقاتلين الأكراد السوريين الذين جندوا من مخيمات اللاجئين في إقليم كردستان، يساندها الحزب الديمقراطي الكردستاني لرئيسه "**مسعود البارزاني**" رئيس حكومة إقليم كردستان المنتهية ولايته.

في مثال أخر، أدى تصاعد مظاهر التسلح لدى حزب العمال الكردستاني إلى إحداث توترات كبيرة في تركيا، حيث تزايدت معدلات الإستقطاب على الهوية، كما أفضى التصعيد العسكري المتبادل إلى إنتقال المواجهة العسكرية إلى العديد من المدن الرئيسية مثل أسطنبول وأنقرة، كما تصاعدت العمليات الإرهابية التي تعرض لها الأكراد المدنيون، حيث أدى إنفجار وقع سنة 2015 إلى مقتل نحو 107 مواطن وجرح مئات آخرين.[1]

- **إضعاف القوات المسلحة النظامية:** أدى ظهور وإنتشار "جيوش الأقليات" وكذا تزايد عدد الفصائل المسلحة على أساس طائفي أو ديني داخل العديد من دول الشرق الأوسط إلى إحداث مشكلات كبيرة بالنسبة للجيوش النظامية والمؤسسات العسكرية الوطنية، سواء إرتبطت هذه المشكلات بانقسامات أو انشقاقات أو تفكك أو انهيارات داخل هذه المؤسسات، أو حتى مجرد إضعافها، بحيث أثرت هذه المجموعات المسلحة على مكانة وتماسك الجيوش النظامية، فعلى سبيل المثال تعرض الجيش السوري لضربات وخسائر هائلة بفعل تنامي الإنشقاقات الداخلية والنزاعات الطائفية داخله، إضافة إلى فرار العديد من جنوده وإنضمامهم إلى الميليشيات المسلحة.
- **تصاعد التدخلات الإقليمية والدولية:** أشرنا في نقطة سابقة إلى أن الدول الخارجية تقوم بالتدخل غير المباشر في النزاعات والصراعات التي تقوم على أساس قبلي أو طائفي، وذلك من خلال دعمها للأقليات التي تراها تشترك معها في الأهداف أو المصالح، أو حتى تلك التي تخدم بطريقة غير مباشرة مصالحها في المنطقة، أين تناولنا دعم واشنطن

أما **القوة الثانية** فتمثلت في وحدة مقاومة سنجار التي تتألف أساسا من الايزيديين العراقيين، وهي وحدة يدربها ويدعمها حزب العمال الكردي **(pkk)** وهي مجموعة عسكرية تركية معارضة تستخدم تكتيكات الإرهاب في الحرب المستمرة منذ عقود ضد الحكومة التركية، كما يحصل العديد من أعضائها على رواتب من الحشد الشعبي التابع للحكومة العراقية.

للإطلاع على حيثيات الأحداث أنظر على سبيل المثال:

– سعد السعيدي، "التنافس الكردي يندلع في معركة في سنجار". من نشرة "تقرير نفط العراق مقالة نشرت بالإنجليزية بتاريخ الجمعة 3 آذار\ مارس 2017، شوهد بتاريخ: 31 مارس 2017، من الموقع الإلكتروني:
http://www.yanabe3aliraq.com/index.php/mqalat/mqalat-2016/53068-2017-03-09-13-59-06

[1]- التقرير العربي الإستراتيجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 391.

لمجالس الصحوات في العراق وإسناد الأكراد بالسلاح بدعم ألماني أيضا، إضافة إلى تدخل القوى الإقليمية كإيران التي ساهمت في دعم أكراد العراق وسوريا، وهذا في ظل التنافس الإيراني التركي، خاصة على إثر قيام هذه الأخيرة بعمليات عسكرية ضد المواقع الكردية في شمال سوريا، دون أن ننسى أيضا الدعم التركي للتركمان ومساعدتهم بالسلاح لتكوين ميليشيا تركمانية لمواجهة أكراد سوريا، يذكرنا هذا بالتوتر الذي ساد بين تركيا وسوريا عام **2015** على إثر إسقاط تركيا لطائرة روسية من نوع سوخوي 24، التي كانت تقوم بعمليات عسكرية تستهدف بعض المليشيات التركمانية على الحدود التركية.(*)

- **تزايد عدد النازحين واللاجئين الفارين من أتون الصراعات:** أشارت العديد من التقارير التي رصدت الوضع الأمني والإنساني في الشرق الأوسط، إلى أن عدد اللاجئين والنازحين في تزايد مستمر، ويعود هذا في جزء منه إلى الصراعات الدائرة في المنطقة، أين يحاول الأفراد الهروب من بطش الجماعات الإرهابية التي أخذت تستعمل كل أشكال التعذيب والتنكيل بكرامة الإنسان وكذا إغتصاب الفتيات والنساء وتجنيد الرجال والتعدي على ممتلكاتهم، وهو ما حصل على سبيل المثال مع العديد من السوريين الذين فروا من

(*)- وقعت في أوائل تشرين الاول/أكتوبر **2015** حادثتين، وتتجلى في تحرش بين طائرة روسية وأخرى تركيتين في الحدود السورية–التركية. حيث أكد البيان العسكري التركي تعرض طائرتين تركيتين لعملية الرصد بالرادار الخاص بالتصويب لضرب الهدف من طرف المقاتلة الروسية، وليس فقط الرصد من طرف رادار الإنذار المبكر، وهذا يعني في القاموس العسكري أن المقاتلة الروسية قد شغلت صواريخها لضرب الطائرتين التركيتين ومنحهما مهلة زمنية لتغيير مسارهما والهبوط آلاف الأقدام لتفادي ضربة عسكرية، بينما لم تشغل الطائرتان التركيتان رادارات ضرب الأهداف للرد والتخويف والإستعداد للمواجهة بل انسحبتا. وهذا التصرف في القاموس العسكري يكشف حصول الربابنة الروس على أوامر واضحة بالضرب في حالة عدم استجابة الطرف الآخر والقيام بالإنسحاب، بينما لا يتوفر الربابنة الأتراك على أوامر مماثلة بالضرب .
تكررت عملية المضايقة في الفترة نفسها بقيام أنظمة مضادة للطيران روسية– سورية، صواريخ، بتعمد رصد الطائرات التركية من نوع أف 16 وجعلها في مربع التصويب والضرب .يوم 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 ، قام سلاح الجو التركي، طائرة ف 16 ،بإسقاط طائرة سوخوي 24 الروسية تحت ذريعة خرقها الأجواء التركية، في حين نفت روسيا عملية الإختراق وإتهمت أنقرة بتنفيذ مخطط محبوك، ومن ضمن الاتهامات تلك التي وجهها فلاديمير بوتين إلى أردوغان: حماية تجارة النفط مع تنظيم الدولة الارهابي .
أنظر: حسين مجدوبي، **إسقاط سوخوي 24: تحول في العلاقات بين موسكو وأنقرة.** حدث الأسبوع، السنة السابعة والعشرون العدد 8308 الأحد 6 كانون الأول /ديسمبر 2015 – 24 صفر 1437هـ، ص 12.

بطش تنظيم داعش، وقبله من بطش النظام، ليتزايد عدد النازحين الذين تركوا بيوتهم وأراضيهم وفروا إلى أماكن أخرى قد تكون أكثر أمانا من تلك هربا من الجماعات المسلحة التي أخذت تقوم بدور الجيش النظامي والحامي في البلاد، وفي العراق أيضا أدى الصراع الدائر بين الحكومة والتنظيمات المسلحة إلى فرار العديد من المواطنين وهو ما أدى إلى تغيير كبير في الخارطة الديموغرافية بالدولة.

تعاظمت تحديات الديموغرافيا والتنمية البشرية جرّاء تحركات السكان الهائلة التي أشعلتها النزاعات في جميع أرجاء المنطقة في مرحلة ما بعد العام **2011**، بحيث شهدت بعض البلدان، ولاسيما العراق وسورية نزوح أعداد ضخمة من المواطنين، هرباً من جحيم الصراع إلى دول مجاورة أو بقاع أخرى في مختلف أرجاء أوروبا، وكان من نتائج ذلك، أن عانت هذه البلدان من انخفاض حاد في جوانب من التنمية البشرية وكذا تراجع مثير في أعداد وتخصصات من بقي من العاملين، مثل المستخدمين في مجالي الطب والهندسة، وهناك بلدان أخرى، مثل لبنان والأردن، التي استقبلت موجات متدفقة من اللاجئين، تعاني ضغوطاً قاسية بسبب ما تقدّمه من خدمات مثل التعليم، والضمان الاجتماعي والأجهزة الأمنية، يُضاف إلى ذلك أن الأنظمة السياسية القائمة على سياسات الهوية غدت أكثر تعقيداً بسبب التغيّرات السريعة في النسيج الاجتماعي في تلك البلدان[1].

من الصعب أن نبالغ في تقدير حجم الكارثة لكن في العام **2015**، أشارت التقديرات إلى أن نحو **143** مليون عربي يعيشون في بلدان تعاني ويلات الحرب أو الاحتلال، كما أن نحو 17 مليوناً طُردوا قسراً من منازلهم، وبينما يشكّل العرب 5 في المائة فقط من سكان العالم، إلا أنهم يشكّلون أكثر من **50** في المائة من لاجئيه، ومع وجود أكثر من **4.8** ملايين شخص أرغموا على الهرب من بلادهم ونحو **6.6** ملايين أرغموا على النزوح الداخلي، فإن واحداً من بين كل خمسة لاجئين عالميين يكون سوريّا، كما أن العراق، الذي عانى من موجات من النزوح تعود إلى ثمانينيات القرن العشرين، شهد كذلك حركات نزوح داخلية ملموسة نتيجة لاستمرار النزاع،

[1]- بيري كاماك، ميشيل دنّ وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

حيث فرّ ما يزيد عن **3.3** ملايين نسمة من الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، ويواجه سكان ليبيا والسودان واليمن التهجير القسري كذلك.

وعليه، فاقمت أزمات اللاجئين سياسات الهُويّة التي غيّرت التكوين الثقافي لكل منطقة وعقّدت، إلى حد كبير، الجهود التي بُذلت بعد الحرب للمصالحة، فعلى سبيل المثال، أُخليت وأفرغت الموصل من أهلها المسيحيين للمرة الأولى منذ قرون، غير أن المسيحيين كانوا أفضل حالاً من الأيزيديين والشبك، والمندائيين، والشيعة والتركمان، الذين تعقّبهم تنظيم الدولة الإسلامية وقتلهم، كما لم تعد عمليات نقل السكان مجرّد آثارا جانبية للصراع على السلطة السياسية في الاتفاقات السياسية المحلية في بعض المواقع. [1]

ففي ليبيا تزايد عدد اللاجئين ورعايا البلدان الثالثة (الذين توجهوا إلى ليبيا بحثا عن العمل)، ليلتقي هذا المشكل بتهديد أخر يكمن في الهجرة غير الشرعية وإستغلال الأفراد للمتاجرة بهم أو بأعضائهم، أين أضحت ليبيا وجهة للعديد من الأفارقة والعرب أيضا، كما تصاعدت حدة المشكلة في البلاد مع تزايد عدد الكتائب والميليشيات المسلحة رغم أن ليبيا لا تندرج ضمن موضوعنا، ولكن المراد من هذا المثال هو تبيان مدى الوضع اللاإنساني الذي أضحت تتخبط فيه الدول بعد الحراك العربي وتزايد عسكرة الأقليات، نفس الشيء مع اليمن الذي أصبح سوقا لبيع وشراء الأسلحة، أين أشارت العديد من التقارير إلى رصد بواخر تجارية تحمل العتاد والذخائر والأسلحة تحت غطاء سلع تجارية مشروعة وضمن العلب يتم إخفاء الأسلحة لتمرير بعضها إلى الداخل اليمني في حين يتم إيصال الباقي إلى دول أخرى كالصومال وغيرها..

2- **بناء السلام وسياسات التعامل مع الأقليات:**

تتنوع السياسات العملية التي يتم من خلالها التعامل مع الأقليات في مجتمعات ما بعد الحروب، مع ذلك تختلف هذه السياسات وفقا للحالات ووفقا للبيئة التي تتواجد فيها تلك الأقليات، ومنه يمكننا

[1]- **المرجع نفسه**، ص 16.

رصد سياستين لابد من إتباعها بهدف إعادة بناء السلام في الدولة التي عرفت صراعات طائفية أو حروبا أهلية أو حتى عسكرة للأقليات:[1]

✓ **سياسة المساواة والإعتراف:** تتضمن هذه السياسة عدة خطوات أو عناصر لهذه المساواة.

أ-**المساواة الإقتصادية:** لابد على الدولة أن تعمل على توفير المساعدات المالية، الإقتصادية والفنية للجماعات، فأغلب الصراعات تنشئ جراء الشعور بالتهميش الإقتصادي والتوزيع غير العادل للثروات، وعليه فنهوض هذه الجماعات هو نهوض للدولة بحد ذاتها، ومنه لابد من توفير البنية التحتية وإقامة الجسور وتوفير المستلزمات الضرورية للزراعة والصناعة وغيرها..إضافة إلى إعادة التوزيع العادل للثروات بين الأقليات ومواطني الدولة ككل وهو ما يخلق نوع من الثقة والإعتماد المتبادل.

ب- **المساواة السياسية:** تنطلق من إستيعاب التنوع وتوفير درجة من الإستقلال للأقليات دون تهديد لقومية الدولة و تكاملها، ولكن لتحقيق هذا الأمر لابد من أن يتم إدراجه في دستور يكفل الحقوق والواجبات، إضافة إلى تبني نظام التمثيل النسبي الذي يراعي كل جماعة وفق عددها، لكن هذا الأمر بحد ذاته يتطلب نظاما يحترم الديمقراطية وحقوق المواطنين ودولة الحق والقانون.

ج-**الإعتراف الثقافي:** بعد الإعتراف بالحقوق الاقتصادية والمساواة السياسية، يصبح من السهل الإعتراف بالتمايز الثقافي لتلك الأقليات ما يسمح لها بممارسة شعائرها وعاداتها وتقاليده بشكل علني، إذ لابد أن يعكس التنوع الثقافي للدولة ثراء وميزة تجعلها تساهم في بناء هوية المواطن وليس خلق إنتماءات متفرقة.

✓ - **سياسة تذويب الأقليات:** تتطلب هذه السياسة عدة عناصر، مثل أن يتوفر قدر من التكامل بين ثقافات الجماعات المختلفة، ومراعاة تاريخ نشأة الدولة، وما إذا كان الصراع إثنيا ممتدا أو قصيرا، وكذا ماهية طبيعة العلاقات بين الجماعات المختلفة، وهل هي علاقات تصادمية أم توافقية؟، إضافة إلى كل ما سبق طبيعة توزيع السلطة، بمعنى هل هي متمركزة في يد أغلبية معينة أم موزعة؟.

[1]- مي نجيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

فكل هذه النقاط تفتح المجال لبناء إستراتيجيات بديلة تهدف إلى إعادة بناء هوية جامعة تحت راية علم واحد وسيادة واحدة وأرض واحدة بدل من البحث عن الإنفصال وبهذا تنمي ثقافة التسامح والتعايش والإعتراف ببعض الخصوصيات الثقافية فعملية التذويب تعتمد بالدرجة الأولى على إمتصاص لثقافات المختلفة.

الخاتمة:

تناولت دراستنا جانبا مصغرا من النماذج التي تعكس خطورة ظاهرة "عسكرة الأقليات" أو "الجيوش الهوياتية"، التي باتت تقسم الدول تحت رايات ومسميات مختلفة، بحيث لم يعد الإهمام الكبير اليوم منصبا حول دراسة التنوع الحاصل داخل الدولة الواحدة وإنما البحث عن وزن هذه الأقليات التي تحولت من مجرد مجموعة تحمل مميزات خاصة بها، بغض النظر عن درجة هذا الإختلاف والتمايز، إلى البحث عن وزنها العسكري ودرجة تأثيرها على أمن الدولة ودول الجوار.

فما يحصل اليوم في سوريا، العراق، تركيا، إيران، اليمن، ليبيا ..وغيرها من الدول، يعكس مدى خطورة الوضع الذي أضحت تعاني منه المنطقة العربية والشرق الأوسطية ككل، تأجيج الصراعات عبر إستغلال الجماعات الإثنية، تقديم الدعم العسكري وتزويدها بالسلاح بهدف ضرب مصالح دول أخرى أو حتى تهديم أواصل التعايش داخل الدولة الواحدة.

إن الحديث عن سياسات البناء وتقريب الأقليات وتذويبها والإعتراف بها، نظريا وأكاديميا يعد أمرا سهلا، لكن الواقع يختلف عن ما يكتب وما يدرس، إذ ليس من السهل أن تعيد بناء ما هدمته أيادي الشعب الواحد دون أن تعمل حسابا للسلاح الذي مازال في قبضتها، ودون قطع طرق الإمداد الإقليمي والدولي، فهذا الأمر يتطلب إستراتيجية واسعة وليس مجرد سياسات للتذويب لأن عملية التذويب بحد ذاتها تحتاج لأساليب وطرق تمهيدية.